

تحليل العوامل الداخلية الكمية المؤثرة في المخاطر المصرفية
في المصارف العراقية للمدة (2010-2020)

نجود نبيل طالب

أ.م.د. أيسر ياسين سعود

كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

تحليل العوامل الداخلية الكمية المؤثرة في المخاطر المصرفية في المصارف العراقية للمدة (2020-2010)

Analysis of the quantitative internal factors affecting banking risks in Iraqi banks for the period (2010-2020)

أ. م. د. أيسر ياسين فهد

الباحثة / نجود نبيل طالب

Ayser Yassin Fahd

Nejood Nabeel Talib Alanzi

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة العراقية

تاريخ النشر: 2023/6/30

تاريخ القبول: 2022/7/24

المستخلص¹:

يهدف البحث الى توضيح وتحليل أهم العوامل الداخلية التي تؤثر في المخاطر المصرفية في العراق تم اعتماد المنهج التحليلي في تحليل بعض العوامل الكمية الداخلية التي تصيب الجهاز المصرفي العراقي ككل للمدة (2010- 2020) بالاعتماد على البيانات المتوفرة من النشرات الأحصائية والتقارير السنوية وقد توصل البحث الى استنتاجات هي إن ارتفاع رؤوس الاموال بسبب التزام المصارف بتوجيهات البنك وزيادة رأس المال والاحتياطات والموجودات والودائع ومنح الأئتمان في المصارف يجعل المصرف أكثر اماناً، وأهم التوصيات هي المحافظة على موجودات المصرف من خلال تنويعها والحفاظ على رأس المال بالالتزام بالنسب المحددة.

الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال.

Abstract:

The research aims to clarify and analyze the most important internal factors that affect banking risks in Iraq. The analytical approach was adopted to analyze some of the internal quantitative factors that affect the Iraqi banking system as a whole for the period (2010-2020) based on the available data from statistical bulletins and annual reports. Conclusions are that the increase in capital due to the commitment of banks to the directives of the bank and the increase in capital, reserves, assets, deposits and granting credit in banks makes the bank more secure.

Keywords: Banking risks, liquidity risks, credit risks, and capital risks.

المقدمة

نتيجة لتزايد الالتزامات والتطورات الحاصلة أصبحت المخاطر تحيط بجميع نواحي الحياة ، ويُعد القطاع المصرفي الشريان الرئيس والأساسي الذي يغذي باقي القطاعات ، ولاشك في إنه هو الآخر يتعرض للعديد من المخاطر التي تؤثر كثيراً على عمله وتؤدي الى نتائج غير مرغوبة قد تصل الى الافلاس ، وفي ظل التطورات التكنولوجية والعولمة والتنافس ما بين الدول ازدادت المخاطر المصرفية وتعددت وكانت تؤثر بها العديد من العوامل سواء داخلية او خارجية التي كانت ذات تأثيرات سلبية أو ايجابية في تعرض المؤسسات للخطر. لا شك في إن المخاطر التي تتعرض لها المصارف عديدة ومتنوعة قد تكون مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو إلكترونية أو مخاطر مالية وأهمها مخاطر الافلاس، من منظور آخر يمكن تصنيف المخاطر إلى نوعين هي المخاطر النظامية التي تصيب جميع القطاعات والاقتصاد بشكل عام ولا يمكن السيطرة عليها أو تلافيها والنوع الثاني مخاطر غير منتظمة وهي تصيب قطاع معين أو مؤسسة أو مصرف يمكن السيطرة عليها من خلال التنويع في الاصول .

¹ بحث مستقل من رسالة ماجستير

مشكلة البحث

تسعى المصارف وعلى مدى سنوات لتحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة وتشكل المخاطر المصرفية السمة الملازمة للعمل المصرفي لهذا أخذت حيزاً كبيراً على مستوى العالم وخصوصاً بعد تزايد واستقرار الازمات المالية والمصرفية، وبهذا تكمن مشكلة الدراسة في : ماهو تأثير العوامل الداخلية الكمية المتمثلة والمتمثلة بالموجودات ، المطلوبات (الودائع) ، رأس المال وحجم الائتمان في المخاطر المصرفية في القطاع المصرفي العراقي ؟

فرضية البحث

إن هناك تأثير للعوامل الداخلية الكمية في المخاطر المصرفية في المصارف العراقية للمدة (2010-2020) والمتمثلة بالموجودات، المطلوبات (الودائع)، رأس المال وحجم الائتمان المصرفي إذ إنها ترتبط بعلاقة عكسية مع المخاطر المصرفية، أي كلما ازدادت وارتفعت نسبتها أدى ذلك إلى تقليل الخطر المصرفي.

اهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تستعرض وتحلل العوامل التي تؤثر في المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي في العراق وتحليل للعوامل الداخلية الكمية المؤثرة في المصارف العراقية للمدة (2010-2020).

اهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل العوامل الداخلية الكمية التي تؤثر في المخاطر المصرفية في العراق للمدة (2010-2020) وعلاقتها بتلك المخاطر إضافة إلى الاحداث التي تعرض لها العراق في تلك المدة ومدى تأثيرها على العمليات المصرفية.

الدراسات السابقة

اولاً: الدراسات العربية

1. دراسة شاهين و صباح (2011)، الدراسة بعنوان (أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني). تناولت الدراسة تحليل ومناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في : السيولة، الائتمان، أسعار الفائدة، رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات لعينة من المصارف عددها 12 مصرفاً للمدة (1997-2008) باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data وتطبيق معادلة الأمان المصرفي أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد ووجود علاقة عكسية مع المخاطر الائتمانية وواصت باتخاذ سياسات للتخلص من المخاطر.
2. دراسة القيسي (2017)، الدراسة بعنوان (تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014)، هدفت لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج CAMELS، واستخدمت الدراسة متغيرين هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية و توصلت إلى اشتقاق نموذج مصغر هو نموذج came والذي له قدرة على تفسير أداء البنوك الأردنية وواصت الدراسة باستخدام هذا النموذج المصغر من قبل البنك المركزي الأردني لتقييم أداء البنوك.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

1. دراسة Zhao (2007)، الدراسة بعنوان (Credit Risk Management in Major British Banks) (إدارة مخاطر الائتمان في المصارف البريطانية الرئيسية). كانت عينة الدراسة مكونة من 4 مصارف في الفترة من 2004_2006 والهدف الرئيس للدراسة هو إدارة المخاطر الائتمانية من الناحية الكمية والنوعية حيث عنيت الدراسة بالاهتمام بالقروض المتعثرة واحتياطي الديون ورأس المال ، وإن نتائجها التي توصلت إليها هي المحافظة على المستوى نفسه من الجودة مما يعني ذلك القدرة على التحكم في مخاطر الائتمان.
2. دراسة Saeed and Zahid (2016)، الدراسة بعنوان "The Impact of Credit Risk Profitability of Commercial Banks" (أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك التجارية) هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والربحية في عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في بريطانيا للمدة (2007-2015) ، تم اختبار العلاقة بين المخاطر الائتمانية والربحية من خلال نموذج الانحدار الخطي ، حيث مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها باستخدام نسبتي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواءً عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية .

المبحث الاول

الإطار النظري والمفاهيمي للمخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

أهم المختصون والاقتصاديون بمفهوم المخاطر التي تواجه المصارف بشكل خاص وكانت هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم المخاطر المصرفية فقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المبنية عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR) Financial Services Roundtable على أنها احتمالية حصول خسارة إما أن تكون بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال ، أو خسائر في رأس المال، أو تكون بشكل غير مباشر من خلال وجود القيود التي تحد من قدرة المصارف على أن تستمر في تقديم أعمالها وممارسة نشاطاتها وتحد من قدرتها على استغلال الفرص في تحقيق الأرباح (TFSRT, 1999). أما Keegan فقد عرفها على أنها احتمال تعرض المصرف إلى خسارة غير متوقعة أو مخطط لها ، أي إنها التذبذب في العوائد المتوقعة على الاستثمار مما ينتج عنها خسارة محتملة تؤثر على سير خطته الاستراتيجية (Keegan, 2004: 9). كما وعُرفت المخاطر المصرفية على أنها احتمالية أن يتعرض المصرف إلى الخسائر المفاجئة غير المخطط لها أو هو أن يتذبذب العائد المتوقع الحصول عليه وفق الخطط والاستراتيجيات التي يعدها المصرف (حمزة، 2008: 11).

المطلب الثاني: أنواع المخاطر

تقسيم المخاطر إلى عدة تقسيمات وهي كالآتي:

أولاً: المخاطر المالية: هي مخاطر تؤثر على أموال المصرف وتنقسم إلى:

1. مخاطر السيولة Liquidity Risk: وتعد من أهم مخاطر المصرف أسبابها ناجمة عن سحب المودعين المفاجيء لأموالهم المودعة في المصرف هذا الأمر يجعل المصرف مضطراً إلى بيع الموجودات ذات الاجل القصير (جبر، 2006: 276).
2. المخاطر الائتمانية Credit Risk: وهي المخاطر الناتجة عن تعثر العميل في الوفاء بما في ذمته تجاه المصرف في الفترة المحددة وعادة ما يؤثر هذا التعثر على أداء المصرف (الكراسنة، 2006).
3. مخاطر رأس المال Capital Risk: هي احتمالية عدم مقدرة المصرف للوفاء بالتزاماته خاصة ما يتعلق بأموال الودائع وتتأثر هذه المخاطر بسياسة التوزيع للأرباح التي تتبعها المؤسسة (الشاهد، 2000: 44).
4. مخاطر السوق Market Risk: عادة ماتكون هذه المخاطر منتظمة أسبابها اقتصادية أو سياسية وتؤثر في جميع القطاعات ، تكمن خطورتها في أنها لاتنتج عن ضعف أداء المصرف وإنما تكون ناجمة عن عوامل ومؤثرات خارجة عن سيطرته (حشاد، 2005: 42)، وتشمل المخاطر السوقية كل من:

- أ. مخاطر سعر الفائدة (Interest- rate Risk): وهي مخاطر سوقية منتظمة تحدث نتيجة تغير سعر الفائدة بالصعود أو الهبوط ويمكن تعريفها على أنها انخفاض في معدل العائد بالنسبة إلى تكاليف التمويل (شاع، 2008: 150).
- ب. مخاطر تقلبات سعر الصرف (Foreign Exchange Risk): تنشأ بسبب التقلب والتغير العكسي في أسعار الصرف للعملة ومن أجل تجنبها تعمل المصارف على توظيف جزء من أموالها في الاستثمارات الاجنبية (عبدالله، الطراد، 2006: 115).
- ت. مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية (Risk Securities Prices Movements): تنشأ عادةً هذه المخاطر نتيجة للتقلبات الاقتصادية حيث إن الاقتصاد في العالم يمر بدورات يتخللها الانتعاش والركود (الدورات الاقتصادية) من شأنها ان تؤثر في عمليات الاستثمار للأوراق المالية المحتملة بالأسهم والسندات (العلي، 2008: 62).

ثانياً: المخاطر غير المالية (مخاطر الأعمال): تتعلق عادةً بجانب تشغيلية وإدارية ومنها ما يلي:

1. المخاطر التشغيلية (Operational Risk): تُعرف على أنها احتمال حدوث خسارة ناتجة عن فشل العمليات داخل المصرف المتمثلة بكل من الأجهزة المستعملة أو الكادر العامل من موظفين وعاملين (حمزة، 2014: 98) وعرفت لجنة بازل على أنها التعرض لخسارة ناجمة عن عدم القدرة على تنسيق الأعمال وانعدام الكفاءة وهي من المخاطر الحديثة العهد على الساحة المصرفية وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية الحاصلة واستعمال التقنيات الحديثة في العمل المصرفي وارشاداتها.
2. المخاطر الإلكترونية (Risk of Electronic): أدى التطور التكنولوجي إلى النمو الواسع في العمليات الإلكترونية المصرفية وهذا بدوره خلق تحديات جديدة فُرضت على المصارف، ولقد اهتمت لجنة بازل بوضع قواعد وارشادات وتعليمات التي تتيح إدارة هذا النوع من المخاطر خصوصاً ما يتعلق بالاختراق أو عدم الملائمة للنظم المستعملة بالإضافة إلى عدم وجود الخبرات لدى العاملين ، كذلك قد تنشأ ضمن هذه المخاطر مخاطر قانونية ناتجة عن انتهاك الضوابط والقوانين المقررة (الخطيب، 2005: 247).

3. مخاطر الالتزام (Commitment Risk) : تنتج هذه المخاطر عن عدم الامتثال للقوانين والقواعد والمعايير المحددة وفقاً لما هو مقرر.
4. مخاطر السمعة (Reputational Risk) : هي مخاطر تكون أسبابها نتيجة لوجهات النظر السلبية خارج نطاق المصرف أي المتمثلة بالبيئة الخارجية المتعلقة بالعمل أو أي جهة تتعامل مع المصرف و تؤثر على تعاملاته (الحناوي، 2001:735).
5. المخاطر الاستراتيجية (Strategic Risks) : وتسمى أيضاً مخاطر السياسة العامة وعادة ما تمثل بغياب أو سوء التوجيه والإدارة التي ينتجها المصرف مما يضع على عاتقه أخطاء ونتائج سلبية على المدى الطويل (كراسنه، 2006:37).

المبحث الثاني

العوامل الداخلية المؤثرة في المخاطر المصرفية

المطلب الاول : العوامل الداخلية النوعية المؤثرة في المخاطر المصرفية

هي عوامل لا يمكن قياسها والتنبؤ بها وتعتمد على متغيرات وصفية وتخمينية وتتمثل بما يلي:

اولاً: الادارة والتنظيم الهيكلي للمصرف Management and structural organization of the bank : تقوم الإدارة العليا في المصرف بتطبيق إستراتيجيات وسياسات من خلال العديد من البرامج للمحافظة على سلامة المصرف (زيد، 2013:12).

ثانياً: الرقابة المصرفية الداخلية (Internal banking supervision): هي خطة ممنهجة من قبل الإدارة لحماية الموجودات فضلاً عن دقة السجلات المحاسبية وضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المحددة (السامرائي، 2016: 17).

ثالثاً: المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر (Risk Based Internal Audit) : تُعد عامل مهم حيث عرفها معهد المدققين الداخليين في أمريكا على إنها النهج الذي يربط المراجعة الداخلية مع الهيكل العام لإدارة المخاطر في المصرف و يحتوي على تقارير مقدمة ذات ضمانات حول عملية ادارة المخاطر وتحديد مستويات الخطر ووضع سيناريو وحل لكل مستوى فيه (احمد، 2019: 60).

رابعا: التدريب والتأهيل للعاملين في قطاع المصارف (Training and qualification of employees in the banking sector) : مما لا شك به أن موضوع التدريب هو من السمات الحديثة التي تهتم بها المؤسسات لمواكبة التطورات التكنولوجية فالتقوى البشرية المتمرسه تستطيع تحقيق الأهداف الاستراتيجية ويعد تدريب العاملين محور اساس في الارتقاء بالعمل المصرفي (الحنيطي، 2004: 65).

المطلب الثاني:العوامل الداخلية الكمية المؤثرة في المخاطر المصرفية

وهي عوامل يمكن قياسها وتحديد كماً عن طريق البيانات وتتمثل بما يلي:

اولاً: السيولة (Liquidity) : يعني توفر أوام نقدية بصورة سائلة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بعوائد المؤسسة المالية، ويشير مفهوم السيولة إلى المدى الذي يتمكن المصرف التصرف بأمواله بسرعة في السوق دون أن يكون له تأثير على عرقلة العمل داخل المؤسسة المالية . إن توفر السيولة في المصرف يوفر الحماية للمودعين عند سحب أموالهم من منظور آخر تُعد زيادتها تجميد للأموال وهذا بدوره يؤدي الى تقليل الأرباح (الحسيني والدوري، 2000:93).

ثانياً: رأس المال (Capital concept): ويتمثل بالأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات والاحتياطات هي الأرباح الناتجة من السنوات السابقة التي تم احتجازها أي إنه جميع الأموال التي يمتلكها المصرف أو المؤسسة المالية منذ أن تم تأسيسه بالإضافة إلى أي أضافات أخرى ناتجة عن نشاطه (الحسين والدوري، 2008: 81).

ثالثاً: الموجودات والمطلوبات (Asset&Liability) : أو ما تسمى بالأصول والخصوم وهي جانبي الميزانية العمومية وتعرف الموجودات على إنها العناصر التي تملكها المؤسسة وتحقق عوائدها. أما المطلوبات فهي كل ما يكون بذمة المؤسسة من ديون (علي، 2021).

رابعا: الائتمان المصرفي (bank credit) : إن الائتمان هو جل العمل المصرفي ويتمثل بالقروض والتسليفات وتشير الدراسات أن اغلب الأزمات المصرفية كان أهم أسبابها هو التعرض لمخاطر الائتمان و التعثر في السداد خاصة (النحلة، 2017: 17).

خامساً: الارباح (العوائد) Return : يؤثر العائد بشكل كبير في المخاطر المصرفية فكلما ازدادت الأرباح كان المصرف في وضع سليم (عادل، 2014: 200-201).

المبحث الثالث

تحليل لبعض العوامل الداخلية الكمية المؤثرة في القطاع المصرفي العراقي (2010-2020)

اولاً: الموجودات المصرفية: وبعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات , فهو يشتمل على مجموع الموجودات لكل من المصارف الحكومية والخاصة وهي كما موضحة في الجدول (1).

جدول (1): الموجودات المصرفية في العراق والأهمية النسبية لها للمدة (2010-2020) تريليون دينار

السنة	الموجودات في المصارف الحكومية	الموجودات في المصارف الخاصة	اجمالي موجودات المصارف	نسبة التغير في الموجودات الحكومية	نسبة التغير في الموجودات الخاصة	الأهمية النسبية للموجودات الحكومية في المصارف الحكومية % (1+3)=6	الأهمية النسبية للموجودات الخاصة في المصارف الخاصة % (2+3)=7
1	2	3	4	5	6	7	
2010	353.1	10.2	363.3	-	-	97.2	2.8
2011	131.3	12.5	143.8	(62.8)	22.5	91.3	8.7
2012	173.3	17.6	190.9	32.0	40.8	90.8	9.2
2013	187.7	21.1	208.8	8.3	19.9	89.9	10.1
2014	204.6	22	226.6	9.0	4.3	90.3	9.7
2015	200.5	22.4	222.9	(2.0)	1.8	90.0	10.0
2016	197.5	23.6	221.1	(1.5)	5.4	89.3	10.7
2017	131	25.3	156.3	(33.7)	7.2	83.8	16.2
2018	95	28	123	(27.5)	10.7	77.2	22.8
2019	104.7	28.3	133	10.2	1.1	78.7	21.3
2020	107.3	31.2	138.5	2.5	10.2	77.5	22.5

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، تقارير الاستقرار المالي في العراق، دائرة الإحصاء والابحاث للمدة (2010-2020).

تم احتساب نسبة التغير بالاعتماد على الصيغة التالية ((السنة الحالية - السنة السابقة) / السنة السابقة) $\times 100$.

- الأرقام بين القوسين () تشير الى القيم السالبة.

يتضح من الجدول (1) ان الموجودات للعام 2010 في كل من المصارف الحكومية والخاصة بلغت 363.3 تريليون دينار عراقي وقد ازدادت نتيجة لارتفاع أسعار النفط (البنك المركزي العراقي التقرير السنوي الاقتصادي، 2011: 5) وهذا بدوره يعكس مدى الأهمية النسبية لزيادة الموجودات والتي بلغت 97.2% بالنسبة للمصارف الحكومية و2.8% للمصارف الخاصة. أما في العام 2011 فكان هناك انخفاض لمجموع الموجودات العامة والخاصة عن العام السابق إذ بلغت 143.8 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط بشكل طفيف كما انخفضت الأهمية النسبية بالنسبة لموجودات المصارف الحكومية فكانت 91.3% في ذات العام على عكس المصارف الخاصة التي شهدت ارتفاعاً في أهميتها النسبية 8.7% وسبب انخفاض الأهمية النسبية للمصارف الحكومية هو قيام مصرفي الرشيد والرافدين بأعادة تقييم موجوداتها وتنفيذ القيود الخاصة في القسم الدولي والمتمثل بالفرق في التقييم بين الدائن والمدين وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مذكرة التفاهم وخطة العمل الخاصة بمصرفي .

الرشيد والرافدين لإعادة هيكلتها (البنك المركزي العراقي، 2011: 21). أما في العام 2012 فبلغ اجمالي الموجودات 190.9 وكان هناك ارتفاعاً بسيطاً عن العام السابق واستقر انخفاض الأهمية النسبية للمصارف الحكومية وارتفاع للأهمية النسبية بالنسبة للمصارف الخاصة. كذلك الحال بالنسبة للعام 2013 استمررا حتى عام 2015 ومنذ عامي 2015-2018 كانت الأهمية النسبية للمصارف الحكومية والخاصة على التوالي (90.0%-10%) و(77.2%-22.8%) واستمر الانخفاض بالنسبة لموجودات المصارف الحكومية طيلة المدة بين الارتفاع والانخفاض الطفيف وكما وصحه الجدول (1) حيث كانت القيم سالبة تميزت تلك الحقبة بتوكل الجهاز المصرفي وذلك لما مر به الاقتصاد العراقي من اضطرابات اقتصادية وسياسية بسبب احتلال عصابات داعش الارهابي لعدد من المحافظات العراقية في حين بدأ الارتفاع الملحوظ في عام 2019 لحدوث نوع من الانتعاش . أما بالنسبة للأهمية النسبية لموجودات المصارف الحكومية فقد ازدادت بنسبة 78.7% وانخفضت النسبة في المصارف الخاصة فكانت 21.3%. في عام 2020 على الرغم من تعرض العراق للجائحة كورونا كبقية دول العالم إلا ان الموجودات ارتفعت عن العام السابق وبلغت 138.5 تريليون دينار وكانت هذه الزيادة بسبب فرق سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وكانت نسبة النمو 4.13% عن عام 2019 وذلك نتيجة لزيادة قيمة الموجودات بالعملة الاجنبية إذ ارتفعت من 22.4 تريليون دينار الى 26.7 تريليون دينار في عام 2020 (البنك المركزي العراقي، 2020: 28). نلاحظ ان إجمالي الموجودات كانت اعلى قيمة لها في عام 2010 حيث كانت الأوضاع الاقتصادية والأمنية جيدة ومستقرة مما يؤكد ان الموجودات ترتبط بعلاقة عكسية مع المخاطر. يتضح مما سبق ان زيادة الموجودات يرتبط بعلاقة عكسية مع المخاطر إذ يتضح ارتفاعها في عام 2010 الذي شهد تحسناً اقتصادياً وارتفاعاً لأسعار النفط تلاها انخفاض ملحوظ لأجمالي الموجودات خلال مدة البحث بسبب الظروف الأمنية وجائحة كورونا.

ثانياً: رأس المال : إن زيادة رأس المال بالنسبة للمصارف هو مؤشر إيجابي ويوفر حماية من مخاطر الإفلاس والمخاطر الأخرى والجدول أدناه يوضح رؤوس الأموال وأهميتها النسبية كما موضح في الجدول (2) في عام 2010 كانت رؤوس الأموال للمصارف الحكومية أقل من المصارف الخاصة إذ بلغت 0.6 تريليون دينار في المصارف الحكومية و2.2 تريليون دينار في المصارف الخاصة . أما الأهمية النسبية للمصارف الحكومية فبلغت 21.4% تريليون دينار وبلغت نظيرتها الخاصة مايقارب 78.6 تريليون دينار وقد ازدادت رؤوس الأموال في المصارف الحكومية ازدياداً طفيفاً فبلغت 0.65 تريليون دينار. أما بالنسبة للخاصة فازدادت هي الأخرى فبلغت 3.3 تريليون دينار وبلغت الأهمية النسبية لكل من المصارف الحكومية والخاصة على التوالي 16.4 و83.6 تريليون دينار.

جدول (2) رؤوس الأموال والأهمية النسبية لها في الجهاز المصرفي العراقي (2010-2020) تريليون دينار

السنة	رؤوس أموال المصارف الحكومية	رؤوس أموال المصارف الخاصة	رؤوس أموال المصارف كافة 1+2=3	نسبة التغيير في رؤوس الأموال الحكومية	نسبة التغيير في رؤوس الأموال للمصارف الخاصة	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف الحكومية %	الأهمية النسبية لرؤوس أموال المصارف الخاصة %
1	2	3	4	5	6	7	8
2010	0.6	2.2	2.8	-	-	21.4	78.6
2011	0.65	3.3	3.95	8.3	50	16.4	83.6
2012	1.3	4.6	5.9	100	39.4	22.0	78.0
2013	1.5	6.2	7.7	15.4	34.8	19.5	80.5
2014	1.5	7.6	9.1	0	22.6	16.5	83.5
2015	2.2	7.9	10.1	46.7	3.9	21.8	78.2
2016	2.3	9.5	11.8	4.5	20.3	19.5	80.5
2017	3.2	11.1	14.3	39.1	16.8	22.4	77.6
2018	3.4	11.7	15.1	6.2	5.4	22.5	77.5
2019	3.5	12	15.5	2.9	2.6	22.6	77.4
2020	4.3	12.6	16.9	22.9	5	25.4	74.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الإحصاء والبحث (2010-2020).

وفي عام 2012 ارتفع مقدارها في كل من المصارف الحكومية والخاصة و قدرت ب 1.3 تريليون دينار في الحكومية و4.6 تريليون دينار في الخاصة ،أما عن الأهمية النسبية فارتفعت قيمتها في المصارف الحكومية لتصبح 22% على عكس نظيرتها الخاصة التي شهدت انخفاضاً فكانت 78.0%. أما عن الاعوام (2013- 2015) فكانت القيم متقاربة نوعاً ما فبلغت في المصارف الحكومية بالنسبة للأعوام الثلاثة على التوالي (1.5, 2.2, 1.5) تريليون دينار وبلغت قيمتها في المصارف الخاصة (6.2 ، 7.2 ، 7.9) تريليون دينار وشهدت الأهمية النسبية ارتفاعاً بالنسبة للمصارف الحكومية وللأعوام ذاتها على التوالي حيث بلغت 19.5%، 16.5%، 21.8% وشهدت النسب في المصارف الخاصة ارتفاعاً لعامي 2013 و2014 فكانت 80.5% و83.5% ثم انخفضت بعدها في العام 2015 لتتكون 78.2%. بالنسبة للأعوام من (2016_2020) فيتضح وجود تذبذب طفيف ما بين الارتفاع والانخفاض للأهمية النسبية حيث بلغت في 19.5% عام 2016 لترتفع الى 25.4% للعام 2020 في المصارف الحكومية على العكس من نظيرتها الخاصة التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً بعد أن كانت نسبتها 80.5% في عام 2016 لتتخفض إلى 74.6% في العام 2020 على الرغم من الارتفاع المستمر في رؤوس الأموال للمصارف الحكومية والخاصة فكانت في الحكومية 2.3 تريليون دينار في عام 2016 لترتفع قيمتها الى 4.3 تريليون دينار وكذلك الحال بالنسبة للخاصة إذ بلغت قيمتها 9.5 تريليون دينار وارتفعت في العام 2020 لتتكون قيمتها 12.6 تريليون دينار. إن الزيادة في رؤوس الأموال للمصارف التجارية العراقية كان نتيجة عوامل عديدة تتمثل بالتزام المصارف التجارية لتعليمات البنك المركزي وكذلك رغبة منها في التوسع في عملياتها للحصول على أعلى التصنيفات بالإضافة إلى زيادة عدد المصارف المجازة من البنك المركزي (البنك المركزي العراقي، 2012:25).

ثالثاً: المطلوبات والودائع : تمثل المطلوبات التمويل بالنسبة للمصارف، وتحتل الودائع الجزء الأكبر منها وهي المصدر الأول لتمويله وتعد زيادتها مؤشر جيد مما يدل على ثقة الجمهور بالمصرف لإيداع أمواله ، من جهة أخرى تشير زيادة الودائع الى زيادة الوعي الذي يؤدي الى الاستقرار المالي (297 :2017 Schoenholtz& Cecchetti). يوضح الجدول (3) إن إجمالي الودائع بلغ 34.1 للعام 2010 حيث بلغت ودائع القطاع الحكومي 29.1 تريليون دينار في حين كانت ودائع المصارف الخاصة 4.98 تريليون دينار مما يؤكد على ان الجزء الأكبر كان من حصة الودائع الحكومية ، وكذلك هو الأمر بالنسبة للأهمية

النسبية فكانت أعلى في المصارف الحكومية أما إجمالي المطلوبات للودائع فبلغ 9.39%، في عام 2011 ارتفعت كل من الودائع الحكومية والخاصة وبلغت على التوالي (36.1، 5.9) ترليون دينار وزيادة الودائع بشكل عام مع ارتفاع طفيف بالنسبة للأهمية النسبية لكل منها حيث بلغت نسبتها في الحكومية 85.71% وفي الخاصة 14.05% إن السبب في ارتفاع نسبة الودائع هو نتيجة للتحسن والاستقرار في الأوضاع الاقتصادية كذلك زيادة ثقة الجمهور وارتفاع هامش الفائدة بالنسبة للودائع بالعملة المحلية عن نظيرتها بالعملة الأجنبية هذا بالإضافة إلى ارتفاع فروع المصارف حيث بلغت 912 فرع في عام 2010 لتصل إلى 917 في العام التالي فضلاً عن الزيادة في عرض النقد وزيادة الإصدار النقدي (تقرير الاستقرار المالي، 2011: 23).

جدول (3): نسبة التغير والأهمية النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى المصارف العاملة في العراق (2010-2020). ترليون دينار

السنة	الودائع في المصارف الحكومية	الودائع في المصارف الخاصة	إجمالي الودائع في المصارف 1+2=3	نسبة التغير في الودائع الحكومية	نسبة التغير في الودائع الخاصة	نسبة التغير في الودائع الحكومية %	الأهمية النسبية للودائع الحكومية %	الأهمية النسبية للودائع الخاصة %	إجمالي المطلوبات	الأهمية النسبية لإجمالي الودائع إلى إجمالي المطلوبات %
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	9
2010	29.1	4.98	34.1	-	-	85.34	14.6	363.3	9.39	9.39
2011	36.1	5.9	42.0	24.1	18.47	85.71	14.05	143.3	29.37	29.37
2012	34.6	7.9	42.5	(4.15)	33.89	81.41	18.59	190.9	22.26	22.26
2013	53.5	9.28	62.8	54.62	17.72	85.19	14.77	208.8	30.08	30.08
2014	64.4	9.7	74.1	20.37	4.30	86.91	13.09	226.8	32.67	32.67
2015	55.2	9.1	64.3	(14.28)	(6.18)	85.85	14.15	222.9	28.85	28.85
2016	40.47	24.4	62.3	(26.63)	(3.11)	65.01	39.17	221.1	28.18	28.18
2017	40.95	25.95	66.9	1.23	7.38	61.21	38.79	156.3	42.8	42.8
2018	49.52	27.18	76.89	20.73	15.09	64.94	35.35	123.0	62.6	62.6
2019	51.4	31.0	82.0	3.83	6.49	62.61	37.8	132.0	62.12	62.12
2020	49.04	35.96	85.0	(4.6)	3.65	57.65	42.31	138.5	61.37	61.37

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي، دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010-2020).

في عام 2012 شهدت جميع النسب ارتفاعاً بنسب طفيفة أما في عام 2013 فكان الارتفاع كبير وواضح إذ بلغ إجمالي الودائع 62.8 وشهدت الودائع الحكومية والخاصة إضافة إلى ارتفاع الأهمية النسبية لهما، أما المطلوبات هي الأخرى ارتفعت ورغم ارتفاعها ارتفعت نسبة المطلوبات للودائع إذ بلغت 30.08% وذلك لزيادة الودائع. في عام 2014 استمر ارتفاع جميع النسب وفي عام 2015 انخفض إجمالي الودائع ليصبح 64.3 بعد أن كان في العام السابق 74.1 لتكون النسب جميعها في انخفاض ملحوظ وذلك لما تعرضت له بعض المناطق في البلاد لتوتر في الأوضاع الأمنية وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى سحب المواطنين لأموالهم، استمر الانخفاض في عامي 2016 و2017 لإمتداد آثار الأزمة. في عام 2018 بدأت النسب بالارتفاع لتكون إجمالي الودائع 76.89 ترليون دينار وكان ذلك الارتفاع نتيجة لاستمرار التحسن في الأوضاع الاقتصادية، ونتيجة لزيادة نسبة مساهمة الودائع الحكومية إلى إجمالي الودائع أدى ذلك إلى زيادة الفارق بين نسبة الودائع الحكومية والخاصة إذ بلغت نسبة الودائع الحكومية 49.52 ترليون دينار وكانت الخاصة 31.0 ترليون دينار.

وارتفعت أيضاً كل من الأهمية النسبية للمصارف الحكومية والخاصة على التوالي 64.94%، 35.35% أيضاً انخفضت المطلوبات لتبلغ نسبة المطلوبات إلى الودائع 62.6% عن العام السابق الذي بلغت فيه 42.8% استمرت النسب بارتفاع طفيف في العام 2019 وذلك لاستمرار التحسن في الأوضاع الاقتصادية ونجاح البنك المركزي في تطوير الشمول المالي من خلال توطين الرواتب وتشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني مما أدى لزيادة الوعي المصرفي وزيادة الودائع وانتشار الفروع وزيادة عدد المصارف (البنك المركزي العراقي، 2019: 4).

أما عام 2020 ارتفع إجمالي الودائع ليبلغ 85.0 ترليون دينار وانخفضت ودائع القطاع الحكومي لتبلغ 49.04 ترليون دينار، أما نظيرتها الخاصة فأرتفعت بمقدار 35.96 ترليون دينار مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية للودائع الحكومية وارتفاع الأهمية النسبية للمصارف الخاصة وبلغت قيمة المطلوبات 138.5

ترليون دينار مرتفعة عن العام السابق الذي كانت فيه بقيمة 132.0 ترليون دينار مما أدى إلى انخفاض مؤشر المطلوبات للودائع ليبلغ 61.37% عن العام السابق الذي بلغ فيه 62.12% نتيجةً لانخفاض الودائع الحكومية.

رابعاً: حجم الائتمان المصرفي : عامل مهم ومؤثر في المخاطر المصرفية هو مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة يكون سدائها بدفعات تكمن الخطورة فيه من حيث مقدرة العميل على السداد وعدم التعثر. عادةً ما يكون الائتمان الخطر الأكثر وقعاً على أداء المصرف ويُسبب تقلباً في الأرباح , إن الخسارة في أرباح المصرف تؤدي إلى انخفاض قدرته في منح الائتمان وفقدان الثقة في أداء عملياته , وفشله في الوفاء بالالتزامات (Zhongming,2019:130). لقد شهد الائتمان ارتفاعاً في السنوات الأخيرة في العراق ويشير الائتمان النقدي إلى القروض الممنوحة و السحب على المكشوف , أما التعهدي فيشمل كل من خطابات الضمان والاعتمادات المستندية (الموسوي , 2010: 64). يتضح من الجدول (4) ان مجموع الائتمان الكلي لسنة 2010 كان 51.5 مليار دولار وكان نسبة الائتمان النقدي 11.7 ترليون دينار , أما قيمة الائتمان التعهدي فبلغت 39.8 ترليون دينار والاهمية النسبية لكل من الائتمان النقدي والتعهدي كانت على التوالي 22.72% و 77.28%. في عام 2011 ارتفعت قيمة الائتمان الكلي لتصبح 59.3 ترليون دينار كذلك بالنسبة للائتمان النقدي إذ بلغت 20.3 ترليون دينار وبلغت نسبة التغير 73.5% , أما الائتمان التعهدي فانخفض بشكل طفيف جدا ويعود سبب ارتفاع الائتمان الكلي والنقدي إلى التحسن في الأوضاع الاقتصادية وزيادة الوعي المصرفي . استمر الارتفاع في السنوات 2012 و 2013 و 2014 للائتمان الكلي وكذلك الائتمان النقدي والتعهدي هذا الارتفاع يعود لسياسة البنك المركزي العراقي الاخيرة التي زادت من المنتجات الاقراضية المتنوعة وساهمت في دعم المصارف وزيادة المحفظة الائتمانية, في عام 2015 نلاحظ انخفاض قيمة الائتمان الكلي عن السنوات السابقة إذ بلغ 77.3 ترليون دينار مما يدل على وجود مخاطر احاطت بالنظام أدت الى انخفاض هذه النسبة ومنها هو الأوضاع الامنية المتمثلة بعصابات داعش وانخفاض أسعار النفط مما أثر سلباً على كافة النواحي الاقتصادية. وبلغت الأهمية النسبية للائتمان النقدي 47.61% , أما للتعهدي فكانت 52.39% وكنتا النسبتان كانت منخفضة عن السنة التي سبقتها, في عام 2016 استمر معدل الانخفاض فكان الائتمان الكلي 70.4 ترليون دينار وكانت نسبة التغير عن العام السابق -8.93, وبلغ الائتمان النقدي 37.1 ترليون دينار بنسبة تغير قدرها 0.82 في حين كانت الأهمية النسبية له 52.7% بالنسبة للائتمان التعهدي كانت قيمته 33.3 ترليون دينار بمعدل تغير -17.8 والأهمية النسبية له كانت 47.3.

جدول (4) الائتمان النقدي والتعهدي للمصارف التجارية للمدة (2010-2020) (ترليون دينار)

السنة	الائتمان لدى المصارف الحكومية	الائتمان لدى المصارف الخاصة	مجموع الائتمان الكلي	نسبة التغير للائتمان الكلي %	الائتمان النقدي	نسبة التغير للائتمان النقدي %	الأهمية النسبية للائتمان النقدي الى الائتمان الكلي % (5+3)=7	الائتمان التعهدي	نسبة التغير للائتمان التعهدي %	الأهمية النسبية للائتمان التعهدي الى الائتمان الكلي % (8+1)=10
2010	43.1	8.4	51.5	-	11.7	-	22.72	39.8	-	77.28
2011	48.7	10.6	59.3	15.15	20.3	73.5	34.23	39.0	(2.01)	65.77
2012	57.1	15.5	72.6	22.43	28.4	39.9	39.12	44.2	13.33	60.88
2013	66.0	17.7	83.7	15.29	30.0	5.63	35.84	53.7	21.49	64.16
2014	66.9	18.8	85.1	1.67	34.1	13.67	40.07	51	(5.03)	59.93
2015	59.3	18.0	77.3	(9.17)	36.8	7.92	47.61	40.5	(20.6)	52.39
2016	53.2	17.2	70.4	(8.93)	37.1	0.82	52.7	33.3	(17.8)	47.3
2017	49.6	16.0	65.6	(6.82)	37.9	2.16	57.77	27.6	(16.8)	42.23
2018	48.6	15.2	63.8	(2.74)	38.4	1.58	60.34	25.3	(8.66)	39.66
2019	51.5	15.9	67.4	5.64	42.1	9.35	62.46	25.3	0	37.54
2020	54.0	21.3	75.3	11.65	49.8	18.29	66.18	25.5	0.59	33.82

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي , تقرير الاستقرار المالي , دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010-2020)

في الاعوام 2017,2018,2019 استمر انخفاض الائتمان الكلي بما فيه النقدي والتعهدي يعود هذا الانخفاض إلى أسباب وخاصة انخفاض نسبة الائتمان التعهدي عن الائتمان النقدي كونه ناجم عن انخفاض فتح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

كانت نسبة الائتمان في المصارف الحكومية أعلى من المصارف الخاصة لزيادة انتشار فروعها ويعود السبب في تراجع منح الائتمان من المصارف الخاصة لعدة أسباب منها الضعف في التصنيف الائتماني بالنسبة للمقرضين، عدم وجود ضمانات كافية من المقرضين وكذلك عدم وجود ملاءة مالية مصرفية للمصارف الخاصة (البنك المركزي العراقي، 2014: 19). بدأت المؤشرات بالارتفاع في العام 2020 حيث ارتفع الائتمان الكلي ليبلغ 75.25 ترليون دينار وبمعدل تغيير 11.65 ازداد ايضا الائتمان التعهدي عن العام السابق ليصبح 49.81 بنسبة تغيير مقدارها 18.29 وكانت الاهمية النسبية له 66.12% في حين كان الائتمان التعهدي 25.5 ترليون دينار بنسبة تغيير 0.59 واهميته النسبية كانت 33.82 يعود السبب في هذا الارتفاع إلى تحسن الاوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى زيادة الوعي المصرفي وتطور الثقافة المصرفية لدى الجمهور.

خامسا: نسبة كفاية رأس المال : تعد هذه النسبة عامل داخلي يؤثر على ربحية المصارف ويساعد في التحوط من المخاطر فهي النسبة التي تحتفظ بها المصارف للتحكم بمستويات المخاطر وبحسب لجنة بازل تعتمد نسبة كفاية رأس المال على رأس المال مقارنة بحجم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية وجدول (5) يبين التفاوت والتباين في هذه النسبة للمصارف العراقية الحكومية والخاصة.

جدول (9): نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية والخاصة للمدة (2010-2020) (نسبة مئوية) .

السنة	نسبة كفاية رأس المال للمصارف الحكومية %	نسبة كفاية رأس المال للمصارف الخاصة %	نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي %	معدل التغيير %
2010	38%	113%	100%	-
2011	41%	108%	98%	(2)
2012	47%	149%	134%	36.73
2013	42%	153%	140%	4.47
2014	53%	129%	122%	(12.85)
2015	46%	113%	106%	(13.11)
2016	63%	137%	128%	20.75
2017	38%	323%	181%	41.4
2018	43%	309%	285%	57.45
2019	29%	186%	173%	39.29
2020	22%	382.2%	253%	46.242

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي بقرار الاستقرار المالي دائرة الاحصاء والابحاث للمدة (2010-2020)

كما موضح في الجدول (5) كانت نسبة كفاية رأس المال في عام 2010 لجميع الجهاز المصرفي 100% و انخفضت في العام التالي لتصبح 98% بمعدل تغيير سلبي -2% يعود السبب أن المصارف لم تقوم بزيادة معدل رأس مالها مقارنة مع تطور وتحسن الاوضاع الاقتصادية ومقارنته بحجم التنمية المطلوب بالإضافة إلى التشوهات الواضحة في ميزانياتها تمثلت بقروض موروثة وخسائر الحرب والفروقات في استبدال العملة العراقية القديمة بجديدة بعد عام 2004 والفروقات الحاصلة في تقييم الموجودات والمطلوبات (البنك المركزي العراقي، 2010: 30). استمر ارتفاع النسب للقطاع المصرفي كافة حتى عام 2014 انخفضت لتبلغ 122% بعدما كانت في السنة التي سبقتها 140% وبمعدل تغيير -18.85% وذلك للاوضاع الامنية التي تعرض لها العراق وارتفعت النسبة في المصارف الحكومية على عكس نظيرتها الخاصة التي انخفضت فيها فبلغت في الحكومية 53% وكانت في الخاصة 129% واستمر الانخفاض في عام 2015 اذ بلغ 106% للجهاز المصرفي وانخفاض النسب في كل من المصارف الحكومية والخاصة. وفي الاعوام 2016, 2017, 2018, 2019 كانت جميع النسب بأرتفاع وتذبذب بسيط في نسب المصارف الحكومية والخاصة، أما في عام 2020 ارتفعت النسبة ارتفاع ملحوظ حيث بلغت 253% السبب في هذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع رأس مال المصارف كافة من 15.1 ترليون دينار في عام 2019 إلى 16.9 ترليون دينار هذا يدل على انخفاض في قيمة الموجودات المرجحة للمخاطر والذي بدوره يؤدي إلى زيادة رأس المال (البنك المركزي العراقي، 2020: 63).

الاستنتاجات

1. ارتفاع الموجودات في عام 2010 وذلك لتحسن الاوضاع الاقتصادية وانخفاضها في باقي سنوات الدراسة نتيجة للظروف السيئة التي مر بها العراق التي تمثلت بعصابات داعش الإرهابية وجائحة كورونا، هذا يؤكد ارتباط الموجودات بالمخاطر بعلاقة عكسية.

2. ارتفاع رؤوس الأموال في في السنوات من 2017-2020 بشكل كبير لالتزام المصارف بتعليمات البنك المركزي ورغبةً منها في الحصول على تصنيفات عالية، إن ارتفاع رؤوس الأموال دليل على قوة الملائة المالية للمصرف وتُعد خط حماية ضد المخاطر المصرفية وهي ترتبط أيضاً بعلاقة عكسية مع المخاطر المصرفية.
3. ارتفاع أجمالي الدوائع للسنوات 2019 و 2020 بشكل كبير وذلك لنجاح البنك المركزي في تطوير الشمول المالي من خلال توطين الرواتب وتشجيع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وانتشار الفروع، وعادة ما تزداد ودائع الافراد عندما تكون الظروف الاقتصادية مزدهرة هذا ما يؤكد انها ايضا ترتبط بعلاقة عكسية مع المخاطر المصرفية.
4. ارتفاع الائتمان النقدي والتعهدي لتحسن الأوضاع الاقتصادية وكنوع من السياسة التوسعية للبنك المركزي خصوصاً في السنوات التي تعرض فيها العراق لعصابات داعش والجائحة، حيث كانت كنوع من السياسات التوسعية التي فرضها البنك المركزي لتسيير العمليات الاقتصادية والاستثمارية. وانخفاض الائتمان التعهدي في بعض سنوات الدراسة نتيجةً لانخفاض فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، إن الائتمان مرتبط بالمخاطر المصرفية بعلاقة عكسية إذ تقل قدرة المصارف على تقديمه عند تعرضها للمخاطر سواء كانت داخلية او خارجية.
5. ارتباط كفاية رأس المال بعلاقة عكسية مع الموجودات المرجحة بالمخاطر فأرتفعت نسبة كفاية رأس المال في السنوات التي كانت فيها الموجودات المرجحة بالمخاطر منخفضة.

التوصيات

1. ضرورة اهتمام المصارف بالعوامل المؤثرة في المخاطر واتباع الطرق والسياسات الخاصة لتفادي تأثيراتها السلبية .
2. ضرورة تنوع الموجودات والمحافظة عليها قدر الامكان. إذ تهدف عملية توزيع الموجودات إلى تحقيق التوازن بين المخاطر المصرفية.
3. ضرورة التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي فيما يخص رأس المال وكفاية رأس المال.
4. ضرورة اهتمام المصارف بوضع ضمانات عند منح الائتمان لتجنب مخاطر عدم السداد.
5. ضرورة وضع المصارف لخطط واستراتيجيات لمواجهة المخاطر الطارئة كجائحة كورونا.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي (2010-2020).
- أحمد، محمد أحمد عباس، أثر العوامل الشخصية والتنظيمية على كفاءة وفعالية أداء المراجع الداخلي لتحسين جودة المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، بورسعيد، 2019.
- الحسيني، فالح والدوري، مؤيد، إدارة البنوك – مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- الخطيب، سمير، قياس و إدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيقي عملي، دار نشر منشأة المعارف، الإسكندرية، ط2، 2008.
- السامرائي، محمد حامد مجيد، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2016.
- الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف: الدافع والتطبيقات العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009.
- الشاهد، سمير وحداد، طارق عبد العال، المحاسبة عن العمليات المصرفية الحديثة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، بيروت، ط 1، 2000.
- العلي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظة الاستثمارية، نشر جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008.
- القيسي، فوزان عبدالقادر، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الاردنية في إدارة الاعمال، العدد 4، 2017.
- جبر، هشام إدارة المصارف – أصولها العلمية والعملية، عمادة البحث العلمي – جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ط 3، 2006.
- حمزة، مازن، اثر احداث مديرية المخاطر على ادارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري. رسالة ماجستير في العلوم المالية المصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، 2008.
- حشاد، نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية- موسوعة بازل الثانية – الجزء الثاني، رياض الصلح، بيروت، لبنان، 2005.
- حمرة محمد إبراهيم، إدارة المخاطر. دمشق: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.

- زيد، أمين، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقاً لمتطلبات بازل (دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية القرض الشعبي الجزائري والمجموعة العربية المصرفية الجزائرية) رسالة ماجستير جامعة المسيلة، الجزائر، 2013.
- شاهين، علي عبد الله، مصباح، بهية صباح، أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، العدد 1، 2011.
- شجاع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدر عبد الله، خالد أمين، الطراد، اسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2006. يب المالي والمصرفي، دمشق، 2008.
- عادل، سلاني، دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة على أدوات الاستثمار في سوق رأس المال، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- علي، علا، الفرق بين الاصول والخصوم، 29 مارس، 2021، تاريخ الدخول 19 كانون الثاني 2022، الساعة 3:26، عبر الموقع الإلكتروني: الساعة، 3:26، عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.alalmrs.com/post/1034030>
- كراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات النقدية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Keegan, Mary, Management of Risk "Principles and Concepts HM Treasury, the Orange Book, Working Papers, October 2004.
- Schoenholtz, Kermit L. & Cecchetti, Stephen G, Money, Banking, and Financial Markets, 5 th ed, McGraw-Hill Education, 2017.
- TFSRT, T, F, Guiding Principles in Risk Management for U.S Commercial Banks, USA, 1999.
- The Concise Oxford Dictionary of Current, English 9th ed, Oxford: Clarendon Press, 1995.
- Zhongming, Tan & Mpeqa, Rethabile & Adjei, Isaac Mensah & Ding, Guoping & Musah, Mohammed On the Nexus of Credit Risk Management and Bank Performance: A Dynamic Panel Testimony from Some Selected Commercial Banks in China, Journal of Financial Risk Management, No: 8, 2019.